



## المبحث الأول: مفهوم الحكم لغة واصطلاحاً

### المطلب الأول: الحكم لغة

ورد في معجم الصحاح: "الحكم مصدر قولك: حكم بينهم بحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه. والحكم أيضاً: الحكمة من العلم، والحكيم العالم صاحب الأمر، والحكيم المتقن للأمور"<sup>1</sup> قال تعالى: ( وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحاً )<sup>2</sup> أي الحكمة. ومنه حكمة اللجام ما أحاط بالحنك<sup>3</sup> وهي حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس، وحنكه تمنعه عن مخالفة راحته<sup>4</sup> وهو أيضاً: "العلم و الفقه والقضاء بالعدل"<sup>5</sup>.

ومادة " حكم " الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم هو المنع من الظلم، وحكم فلان في كذا إذا جعل أمره إليه، والمحكم المجرب المنسوب إليه الحكمة<sup>6</sup>، ويقال أيضاً: حكمته في مالي، إذا جعلت إليه الحكم فيه، فاحتكم علي في ذلك"<sup>7</sup>.

و في الحديث " إن الجنة للمحكّمين، وهم الذين حكموا في القتل والإسلام فأختاروا الثبات على الإسلام"<sup>8</sup>.

1 - الجوهري: تحقيق إميل بديع يعقوب ، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، ج5، ص225.

2 - مريم/12.

3 - الصحاح، ج5، ص226.

4 - ابن منظور، لسان العرب مادة ( حكم ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ودار صادر بيروت، م12 ص144.

5 - المصدر نفسه، م12، ص141.

6 - ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ج2، ص91. وينظر مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2،

1986م، ج1، ص246.

7 - الصحاح، ج5، ص226.

8 - لم أجد تخريجا له، وهو في الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت، ص91.

### المطلب الثاني: الحكم اصطلاحا

والحكم في الاصطلاح "إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"<sup>1</sup>. وهو وضع الشيء في موضعه"<sup>2</sup>.

وعند الأنباري، الحكم النحوي ما تثبته العلة. يقول: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، يقصد إثبات الحكم في محل النص، بما ثبت بالنص أم بالعلة؟ فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق، وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال"<sup>3</sup>.

فالقارر بإثبات الحكم وإلحاقه إلى العلة لا إلى النص يدفع إلى الفهم القاصر، والحكم الخاطيء؛ ذلك أن الحكم أثبت بكليهما؛ إذ لا تخرج العلة عن دعم النص، مثلما لا يخرج الحكم عنه، فكلاهما متلازمان.

ولا يمكن إلغاء العلة بالحقاق الحكم بالنص، ثم إنها في كثير من نماذجها تعتمد على معطيات حسية "مواطئة للطباع"<sup>4</sup>.

وإذا كان التعليل جهازا تفسيريا يستند عليه لفهم نظام اللغة الداخلي والكشف عن أسراره، فإن النص هو الأداة التي تحقق التفسير الشامل لظواهر اللغة، باعتباره هو الوجود. وأن العلة تابعة له، لأنها قائمة على الافتراض والتخمين.

وإذا سلمنا بما جاء به نص الأنباري، فإن الحكم أيضا لا يعكس الواقع اللغوي ولا يفسره، لأنه يغدو هو أيضا افتراضا وتخمينا. ولا يفهم من هذا أننا ندعو إلى عدم جدوى التعليل، وأنه مجرد عمليات منطقية شكلية طبعت الخلافات النحوية بين البصرة والكوفة.

- 1 - الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ص102.
- 2 - الشريف الجرجاني، مختصر كتاب التعريفات، تحقيق واختصار، قسم التحقيق والبحث العلمي بدار طويق للنشر والتوزيع، ط1، 1415هـ، ص51.
- 3 - لمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق بيروت - ط2، 1971م، ص121.
- 4 - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1999م، ج1، ص52.

فالذي دعا إليه أئمة النحو نحو الخليل وسيبويه أن العلل مجموعة من الضوابط وجدت لفهم نظام اللغة.

فالحكم إذا هو خلاصة تفاعل النص والعلة وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم والمخاطب.

فهذه النتيجة تقودنا إلى تلمس ما ساقه صاحب الكليات حيث عرض للحكم بأنه إسناد، فقال: "الإسناد هو ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة"<sup>1</sup>.

فالحكم هو حاصل نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، ويكون عاما أما إذا أفاد معنى يحسن السكوت عليه يكون خاصا.

فالإسناد والنسبة والحكم علاقة واحدة مجردة بثلاثة أسماء تتحقق بين كلمتين، ولذا قيل عن الحكم هو " إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها، فإذا قلنا ' زيد عالم، اشتمل هذا القول على ثلاثة أجزاء، الأول هو المحكوم عليه، ويسمى الموضوع ( sujet ) والثاني هو المحكوم به ويسمى المحمول ( attribut ) ، والثالث النسبة بين الطرفين، ويسمى إدراك وقوع هذه النسبة أو لا وقوعها حكما أو تصديقا"<sup>2</sup> <sup>3</sup>.

والواضح أن حيز الأحكام النحوية ذو أبعاد ثلاثة تعكسها المحلات الإعرابية من رفع ونصب وجر، وجزم، مثلما تعكسها أحياز الكلمة وأقسامها من اسم وفعل وحرف. و في كتاب سيبويه ما يفسر مثل هذا البعد الإصطلاحي النحوي، حيث عد كلاما من

الإسناد<sup>4</sup> و البناء<sup>1</sup> والتفريع<sup>2</sup> والشغل<sup>3</sup> مترادفان، وهي " والحكم والنسبة التامة بمعنى واحد"<sup>4</sup>.

1 - أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط2 1993م، ص100.

2 - هو حصول تصور لشيء ما في العقل ويكون مصحوبا بحكم، جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1982م، ج1، ص277.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص489-490.

4 - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1988م، ج1، ص23.

فالمعطيات السابقة الذكر تمنح الباحث تصورا دقيقا لمجالات الأحكام النحوية التي تتأسس بين أقسام الكلم وتتطلق من أحيازها ومحالاتها. وترتبط مباشرة بالإسناد الذي يعد علاقة تجريدية تتحقق من خلالها عملية الربط والتأليف وتمدنا بنتيجة مجردة أيضا تسمى في عرف النحاة بالحكم النحوي، هذا الحكم الذي لا يغفل الجانب الشكلي خلال عملي الوصف والتفسير.

- 
- 1 - المصدر نفسه، ج1، ص35.
  - 2 - المصدر نفسه، ج1، ص33.
  - 3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.
  - 4 - الكليات، ص100.

## المبحث الثاني: أنواع الحكم النحوي

### المطلب الأول: أنواع الحكم النحوي

الحكم النحوي خمسة أنواع الواجب، والممنوع والحسن، والقبيح، وجائز على السواء<sup>1</sup> كما أن الحكم الشرعي خمسة أنواع: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحظور (حرام)<sup>2</sup>.

فالواجب: نحو رفع الفاعل ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه وتكثير الحال والتمييز والممنوع: ضد الواجب.

والحسن: نحو رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

والقبيح: كرفعه في جواب شرط المضارع.

والجائز: كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل نحو قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ

إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ)<sup>3</sup>.

نتبين من خلال تقسيمات النحاة للحكم النحوي، أنهم وضعوه في دائرة الأعمال الإنسانية المحكومة بسلطة القانون الإلهي ولا غرابة في ذلك، لأن النحو نشأ في ظل الدراسات الأصولية والفقهية التي أثرت فيه.

اتسمت أحكام النحاة بنوعين من السمات: سمات ثابتة وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها وسمات متغيرة وهي الفروع التي اختلفوا فيها، وذهبوا فيها مذاهب شتى.

فما اتفقوا فيه قاعدة الرفع والنصب والجر، إذ ثبت عنهم رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، وما جرى مجراهم، ونصب المفعول وما جرى مجراه، وجر التوابع وما شابهها.

1 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م، ص19.

2 - فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1992م، ج1، ص93. وينظر: أبو حامد الغزالي، المستقصى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1997، ج1، ص127.

3 - البقرة/124.

وقد ورد ترتيبهم الحكم من الواجب إلى الحسن ثم الجائز والقبيح والممنوع وهذه مراتب خمس يتراوح فيها الكلام من واجب إلى ممنوع، مع حفظ مراتب التدرج فيه. فاللغة ذات نظام معقد يستند إلى أحكام تجريدية عقلية تسير وفق ثلاثية جدلية تتمثل في الوجوب والجواز، والمنع.

تشكل مقولة الوجوب سلطة تفسيرية واسعة التداول في النحو العربي تحكم نظام التعليق وتبينه. وقد عُرِّفت بأنها "أحد الأحكام التي تتصف فيها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها. أو صياغة ألفاظها وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والإمتناع"<sup>1</sup>.

فالعلاقة بين الوجوب والتعليق قائمة على تشكيل الكلام وترتيبه، وما النظم "سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"<sup>2</sup>.

يبين نظام التعليق بعدا تداوليا، بين عناصر التأليف من جهة، وبين اللغة ومستعملها من جهة أخرى.

ولاشك أن ممارسة السلطة التوجيهية أو التصنيفية من قبل النحاة من أجل رصد أحكام الوجوب أو الجواز وبيان عللها، لها أثر في ترسيخ المعاني المجردة المتشكلة في الذهن. " فالمدار في الحكم، هاهنا، على ماجرت عليه اللغة من طرائق، ومألفته من سنن، وعرفت به من خصائص وسمات، لا على مايمليه منطق التعليل العقلي"<sup>3</sup>.

فالأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية وإنما تثبت بالاستعمال اللغوي.

1 - محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، ط3، 1409هـ - 1988م، ص238.

2 - دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التتجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1424هـ - 1999م، ص13 - 14.

3 - صلاح الدين الزعبلوي، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط1، 1404هـ - 1984م، ص143.

### المطلب الثاني: التقديم والتأخير بين الوجوب والجواز

انطلق النحاة في ضبط قواعد لغتهم وبيان أصولها من مسألتي العامل والرتبة اللتين تمثلان مجالاً تجريدياً مفتوحاً متلازماً؛ إذ تتأسس نظرية العامل على أسبقية العامل على معموله مثلما تنهض الرتبة على قرينة الإعراب التي هيأت لنظام اللغة مرونة أكبر في تشكيل التراكيب وبيان أنماطها.

ومن الواضح أن النحاة وضعوا جهازاً تحكيمياً يشرف على مراقبة مواضع عناصر التركيب، وزودوا هذا الجهاز بسلطة الجواز والوجوب؛ جواز التقديم والتأخير لبعضها، ووجوب إلزام الرتبة الأصلية لبعضها الآخر، إذ لا يجوز نقل عنصر إلى موضع غير موضعه الأصلي.

والمتأمل في آراء النحاة يلحظ ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بفكرة العامل؛ وهذا مادفع بوجود مسافة بين التنظير والتطبيق وصارت صحة التراكيب تقاس بمقاييس غاية في التجريد نذكر منها:

1. العامل يتقدم أبداً على عامله.
2. لا يعمل عاملان في معمول واحد.
3. لكل عامل معمول واحد أو أكثر.
4. لا يمكن تصور معمول دون عامل.
5. لا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.
6. قوة العامل وضعفه.

فالمواضع محددة سلفاً، وعلى الإستعمال اللغوي تمثيلها، وقد بين النحاة حالات التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، وهي أربع جمعت نوعين من الحكم هما: الحكم الممنوع، والحكم الحسن وقد عرضها السهيلي مستقرناً آراء النحويين نبينها فيما يلي:

- 1- الحكم الممنوع وفيه حالتان هما:<sup>1</sup>

1 - نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، جامعة فار يونس، مطابع الشروق بيروت، 1398هـ- 1978م، ص 173.

أ- وجوب حفظ الرتبة، أي الفاعل أولاً ثم المفعول ثانياً، ويكون هذا في الأسماء المقصورة نحو: ضرب موسى عيسى.

ب- وجوب تقديم المفعول به<sup>1</sup> لارتباطه بضمير عائد، إذ يمتنع تأخيرها على الضمير، نحو قوله تعالى: ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ )<sup>2</sup>.

فالمسألة تتجاوز عود الضمير إلى التعلق الذي يفسر بعدا دلالياً؛ إذ أن الابتلاء تعلق بإبراهيم، ولذا وجب اقتراب المفعول به من الفعل، فالفعل يقع عليه وقوعاً مباشراً. ولو عكسنا التركيب في نحو: وإذا ابتلى الرب إبراهيم لزال المعنى المقصود، ونفيت أن يكون الابتلاء واقعا على إبراهيم وحده، وإنما على غيره من الأنبياء، ونفيت أيضاً أن يكون الابتلاء صادراً عن الله سبحانه وتعالى.

## 2- الحكم الحسن وفيه حالتان هما:

أ- جواز تقديم الفاعل على المفعول، وفيه مزية وحسن ظاهران في نحو قولنا: ضرب زيد عمرا. فالصورة الحاصلة في الذهن تبين أن هناك ضاربا ثم مضروبا.

ب- وأما الحالة الثانية: يكون فيها تقديم المفعول أحسن نحو: أعجب زيدا ماكره عمرو. والعلة هنا هي خفاء علامة الإعراب في الفاعل. فالنحاة انطلقوا في بيان أحكامهم التركيبية من أسباب شكلية، مع أن التركيب يتخطى عتبة الشكل إلى المعنى الوظيفي الذي تتحكم فيه إلى جانب الرتبة، والإعراب، والعامل، والعلة، العلاقات التركيبية والسياق. وقد أضاف السهيلي إلى أحكام تقديم المفعول وتأخير الفاعل مسألتين هما:

المسألة الأولى وتتعلق بالتركيب وشرطه فيها أنه لايجوز تأخير الفاعل وتقديم

1- جعل ابن جني هذا النوع قياسا لكثرة وروده، حتى صار تقديم المفعول كالأصل، ينظر: شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1424هـ - 2001م، ج1، ص203.

2 - البقرة /124.

المفعول إذا كانا معربين<sup>1</sup> في نحو: ضرب القوم بعضهم بعضا.

وأما المسألة الثانية فارتبط التفسير فيها بالمعنى الدلالي وبيانها في قولك: إنما يأكل زيد الخبز، فـ"إنما" وضعت لتحقيق الكلام، فهي تنفي وتثبت<sup>2</sup>؛ حيث أثبتت لزيد أكل الخبز، ونفيت عنه ما سواه.

أما إذا قدمت المفعول هنا فقلت: إنما يأكل الخبز زيد اختلف المعنى وصار مقصد الكلام معقودا في أن الخبر لم يأكله إلا زيد والواضح أن بناء الأحكام النحوية لاسيما ما ارتبط بالمنع أو الجواز يكون على المعنى دون الإكتفاء بالرتبة أو العلامة الإعرابية التي قادت النحاة إلى استخلاص أحكام شكلية غير مطردة، فأوقعتهم في اضطراب أخل بضوابط النحو وقوانينه.

لقد سعى السهيلي إلى إخراج بعض الأحكام من شكليتها، وتوجيه الاهتمام إلى ما يحمله التركيب من علاقات دلالية كثيرة، تحققت من أداة القصر "إنما" التي تحمل نفيا وإثباتا، فهي عند السكاكي مساوية في قيدها للمستثنى<sup>3</sup> نحو: ما يضرب إلا زيد، إذ الحكم في كليهما محصور بين الإثبات والنفي في نحو: إنما يضرب زيد عمرا. إثبات الضرب لزيد ووقوعه على عمرو دون سواه.

فالتقديم والتأخير هنا يغير من المعنى، ففي قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)<sup>4</sup> يقتضي انحصار خشية الله على العلماء أما إذا قدمنا المرفوع وأخرنا المنصوب اقتضى المعنى حصر خشية العلماء على الله وهذا مناقض لحكم الآية ومعناها.

ثم إن التقديم والتأخير له مسلكان، مسلك يجوز فيه أن نقدم أو نؤخر ومسلك لا يجوز فيه التصرف في تقديم منصوب وتأخير مرفوع لأنه يلغي المعنى المقصود.

1 - نتائج الفكر في النحو، ص 173.

2 - المصدر نفسه، ص 175.

3 - ينظر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2، 1407 هـ - 1987م، ص 299.

4 - فاطر/28.

وما ذهب إليه السهيلي من تحليل يخدم المعنى ويقويه بخلاف الأقسام الأربعة التي ذكرها النحاة، معتمداً في ذلك معيار المعنى الذي تراوح بين الثبوت والتغير. فإننا نخلص إلى أنه أضاف جديداً ووضح حكماً من أهم الأحكام النحوية في التقديم والتأخير يحكمه قانون التلازم بين معنى التركيب المقدم ومعنى التركيب المؤخر ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

ففي قوله تعالى: ( **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ) نجد التركيب تكون من مفصلين هما إثبات ونفي:

مفصل الإثبات: إنما يخشى الله.

مفصل النفي: من عباده العلماء، وبعد أن يتحقق النفي يتحقق وقوع

الخشية على من خصصناهم بها.

فالنفي يحدث بإخراج جماعة من العباد وهم فئة العلماء من دائرة اللاخشية وإدخالهم في دائرة الخشية الإلهية، وفي الآية تخصيص "فكأنه قال إنما يخشاه مثلك ومن على صفتك ممن عرفه حق معرفته"<sup>1</sup>.

### 1- حكم تقديم الفاعل على الفعل:

اختلف جمهور النحاة في جواز تقديم الفاعل على الفعل، فمذهب البصريين على المنع، فقد ذكر ابن السراج<sup>2</sup> أن الفعل والفاعل بمثابة المتلازمين نحو: الصفة والموصوف، والصلة والموصول...

أما الكوفيون فأجازوا التقديم في قولهم: الزيدان قام، والزيدون قام، دون تحقيق المطابقة<sup>3</sup>.

1 - البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ - ج7، ص298.

2 - الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط3، 1408هـ - 1988م، ج1، ص73، وينظر الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1985م، ج1، ص346.

3 - ابن عقيل تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مؤسسة

فالمنع كان بحجة تغير وظيفة الفاعل إلى المبتدأ، وفي هذا المذهب وضوح الرؤية  
العاملية التي سيطرت على منهج النحاة وتحليلاتهم فأوقعتهم في كثير من  
الاضطراب الذي يصل إلى حد التناقض أحيانا.

فإذا أخذنا بمبدأ الأصل والفرع الذي يمتد إلى العامل، فإننا نحصل على دليل يقوي  
جواز تقديم الفاعل، وقد يجعله ضرورة تركيبية وهو ما نسمه بعلة الوجود الكوني؛  
إذ أن الفاعل أسبق في وجوده، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش<sup>1</sup> الذي يبرر تقدم الفعل  
لأنه عامل في الفاعل.

و نتبين من خلال كلام ابن يعيش ترجيح الرأي الأكثر تعليلا، ويمكن توضيح ذلك  
فيما يلي:

علة تقدم الفاعل على الفعل	علة تقدم الفعل على الفاعل
1- التعلق.	1- علة الأسبقية في الوجود
2- الإقتضاء.	
3- الفاعل جزء من الفعل.	
4- علة أمن اللبس.	

والذي ميز عمل النحاة في تحقيق الجواز أو المنع كثرة التعليل ظنا منهم أن حشد  
العلل يقوي من ثبات الحكم، مع العلم أنه يمكن مراجعة طبيعة العلة الواحدة في  
صحة الحكم أو فساده.

والذي نرجحه هنا أن علة الوجود أقوى وأرسخ في الذهن من أي علة أخرى  
نتلمسها في التركيب و يمكن اعتماد دليل ثان وهو الرجوع إلى قانون المطابقة الذي  
يفسر العلاقة بين الفعل والفاعل، وأنه تابع له.

المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1424هـ - 2003م، ص190. وينظر: محمد الطيب الفاسي ،  
فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود يوسف فجال دار البحوث للدراسات  
الإسلامية وإحياء التراث. الإمارات العربية المتحدة- دبي ط1، 1421هـ-2000م، ج1، ص304.  
1 - شرح المفصل، ج1، ص202-203.

فالعلاقة الإسنادية تفسر علاقة محدثٍ بحدث، أو مسببٍ بسبب، يقول فندريس عن الجملة الفعلية هي التي يعبر بها " عن الحدث مسندا إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه، منسوبا إلى فاعل، موجهها إلى مفعول إذا لزم الأمر. اسمع الموسيقى. بيير كان يشرب نبيذا، سيجر الحصان العربية... إلخ. فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو تقرر حدثا، أو أن تتخيل حدثا... تختلف الجملة الإسمية كل الاختلاف عن الجملة الفعلية فهي تعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء، البيت جديد، الغذاء حاضر، الدخول على اليمين... والجملة الإسمية تتضمن طرفين المسند إليه والمسند وكلاهما من فصيلة الاسم"<sup>1</sup>.

فالنحاة انصرفوا إلى اعتماد منهج شكلي بعيد عن الوظيفة في ضبط أحكامهم. فوقعوا في تقييد الرتبة في الجملة الفعلية، فتبين فساد مذهبهم، ودعت الضرورة اللغوية إلى نبذه، واستبداله بمنهج لغوي لا يأخذ إلا بالعلة ذات الصلة بالواقع اللغوي. يقول مصطفى السقا " ومما تورط فيه النحاة قداماهم ومحدثهم إلا فريقا من أهل الكوفة، تعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية. مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأن الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر، وهذا حكم عقلي لا لغوي"<sup>2</sup>.

أما الكوفيون فقد نحا منهجهم نحو العلة اللغوية الصرفية، إذ يعكس الاستعمال ويوافق ما جاء به التركيب القرآني الذي قدم لنا شواهد كثيرة تقدم فيها الفاعل عن الفعل منها:

- 1- قال تعالى: (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَرَّتْ)<sup>3</sup>.
- 2- قال تعالى: ( إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)<sup>1</sup>.
- 3- قال تعالى: ( وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ)<sup>2</sup>.

1 - فندريس - اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي والقصاص، 1950م، ص 162-163.  
 2 - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص 8.  
 3 - التكوير/2.

4- قال تعالى: ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ )<sup>3</sup>.

و النوع الثاني من التراكيب ليس فيها صدارة لما يختص بالفعل نحو قوله تعالى:

(وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)<sup>4</sup>.

فالنحاة لم يغفلوا مثل هذه الشواهد، وإنما راحوا يتأولون ويقدرّون للانتصار لقاعدتهم، فقدروا أفعالاً محذوفة في قوله: "إذا انفطرت السماء انفطرت، وإذا انتشرت الكواكب انتشرت".

## 2 - تقديم الحال على عاملها:

المرجح أن جمهور النحاة منعوا تقديم الحال على عاملها، وعلتهم في ذلك ضعف العامل<sup>5</sup>. أما ابن جني فقد تفرد بالجواز لأنها جاءت متصرفاً " والتصرف هو التنقل في الأزمنة، تقول: جاء، يجيء، مجيئاً، فهو جاء"<sup>7</sup>. وقد صار عنده مقياس التنقل في الأزمنة مفتوحاً على تغير المواضع من رتبة ثالثة إلى رتبة ثانية إلى رتبة أولى. وإذا استندنا إلى هذا المقياس وثبتت صحته، فإننا نلمس فرقا دلالياً بين التراكيب الثلاثة:

- جاء زيد راكباً.
- جاء راكباً، زيد.
- راكباً، جاء زيد.

1 - الانفطار/1.

2 - الانفطار/2.

3 - الإنشاق/1.

4 - يسين/38.

5 - رفض البصريون أن تقدم الحال على عاملها بدليلين هما: النقل والقياس - ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، ج1، ص501. و الإنصاف، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج1، ص231.

6 - للمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ - 1985م، ص117.

تبين تموضع الحال من ج(1) إلى ج(2) إلى ج(3) موقف المتكلم من الخطاب النحوي ومقصده من السؤال الموجه إلى المتلقي. فالذي يهم في ج (1) هو مجيئ زيد وفي ج (2) كيفية المجيئ وفي ج(3) ركوب زيد.

ووجب تأخير الحال إذا سبقت بجار ومجرور نحو: زيد في الدار قائماً. ولا يجوز تقديمها على الجار والمجرور، إذ لم يصح عندهم: زيد قائماً في الدار، بينما أجاز ذلك ابن مالك<sup>1</sup>.

### 3- تقديم التمييز على الفعل:

نظر جمهور النحاة إلى أن التمييز مع الفعل بمثابة الفاعل مع الفعل، ولذا امتنع تقديمه، يقول ابن السراج، وقياس بابه ألا يجوز تقديمه لأنه فاعل في الحقيقة<sup>2</sup>.

فما يمنعه القياس، يجيزه الاستعمال، فما سمع عن العرب جوزه بعضهم ورجحه ابن جني على أنه ممنوع بحكم القياس<sup>3</sup>.

فالحكم الذي يستند في كثير منه إلى القياس مردود في أحايين مختلفة لأنه يحمل على الاضطرار. والأولى الأخذ بالسماع في مثل هذه المسائل فيثبت ما سمع عن العرب.

1 - همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م، ج4، ص25.

2 - الأصول في النحو، ج1، ص229.

3 - الخصائص، ج2، ص386.

**4- تقديم الخبر على المبتدأ:**

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ فالكوفيون يمتنعون عن تقديمه مفردا كان أو جملة، لأن في تقديم الخبر يتقدم المضمرة على المظهر نحو: قائم زيد.

أما البصريون فقد أجازوا تقديمه لكثرة وروده في كلام العرب<sup>1</sup>، وجوزه سيبويه في نقله عن العرب: "تميمي أنا"<sup>2</sup>.

**5- تقديم خبر (ليس) عليه:**

أجاز جمهور النحاة تقديم خبر ليس عليه، وحثهم أنه لا يتقدم المعمول إلا إذا تقدم العامل، وقد ثبت تقدم المعمول في قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)<sup>3</sup>. وهو خلاف لمذهب الكوفيين الذين منعوا التقديم قياسا على الأفعال الجامدة بحجة عدم التصرف<sup>4</sup>.

**6- التصرف في الأفعال حكم يجيز التقديم والتأخير:**

أكد النحاة على أن التصرف في الأفعال قوة تؤهلها نحو التقديم والتأخير، وهذا يفسح المجال أمام تقدم معمولات الفعل عليه. إذ يرى ابن الأنباري أنه إذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا، جاز تقديمه عليه<sup>5</sup>. فالعوامل تمتلك من القوة ما لا يملكه سواها، وتزداد قوتها ببعض الخصائص التي تتصف بها. وبالمقابل فإن عدم التصرف مانع أمام تقدم أي المعمولات، إذ لا يصح أن يتقدم أي عنصر على أفعال المدح والذم، وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد سلكوا مذهب الجواز وحثهم في ذلك أن الأفعال الجامدة ينبغي ألا يكون عملها متصرفا<sup>1</sup>.

**7- أفعال الرجحان بين وجوب الأعمال وجواز الإلغاء:**

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص68-69.

2 - الكتاب، ج2، ص127.

3 - هود/8.

4 - همع الهوامع، ج2، ص88-89.

5 - الإنصاف، ج2، ص314.

أوجب النحاة إعمال هذه الأفعال عندما تنصدر الجملة نحو: ظننت زيدا حاضرا. وتعمل متوسطة أو متأخرة.

وهذا التغيير في الرتبة مع بقاء إعمالها دليل على قوتها، وإلى هذا يذهب ابن هشام الذي برهن على أن الأفعال العاملة هنا لم يبلغ عملها بأدوات تصدرت الجملة نحو: كان زيد قائما، ظننت. ثم إن التقديم والتأخير ورد لغرض بلاغي<sup>2</sup>.

أما إلغاء عملها فقد حصره الكوفيون في تنزيل الجملة منزلة المفرد، " وإلا لما جاز إلغاؤها، لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل"<sup>3</sup>.

فاعمل النصب عندهم يكون للفعل والفاعل معا لأنهما بمنزلة الجزء الواحد، ولذا فهم يعترفون بقوة العامل في تقدمه، فإذا أخرجت قوته وتلاشت، وهذا غير صحيح، فالعامل إذا قويا عمل متقدما ومتأخرا. أما ابن هشام فقد جعل الإلغاء اختياريا وجائزا<sup>4</sup>.

فالحكم مع اختلاف الآراء يتأرجح للإعمال بحجة أن هذه الأفعال تضيف معان على التراكيب التي تساق لها، فتخرجها من الإثبات إلى الرجحان، وهو تقييم عام للموقف أو الحدث الكلامي. فعندما أقول: ظننت الرجل مسافرا، وهو في حقيقته لم يكن مسافرا فإن هذه الأفعال تحمل تلخيصا أو تنقل حكما نهائيا لتصور انتاب المتكلم يكون معه عدول عن الرأي الأول.

فالعمل ليس إحداثا للنصب فحسب، وإنما الأمر يتعداه إلى وصف كامل للموقف والسياق، وتداول الخطاب بين المتكلم والمتلقي.

ومن صور التقديم والتأخير نجد الاشتغال والتنازع اللذين أوقعا النحاة في كثير من التقديرات أبعدتهم عن واقع اللغة وأردتهم في متاهات الفلسفة والمنطق. وتبين أن الحكم المستخلص في باب الاشتغال لا يتجاوز درجة الدليل الشكلي. فإذا كان الاسم متقدما على الفعل فإن إعرابه يكون أحد الأمرين هما:

- 1 - الإنصاف، ج1، ص118.
- 2 - أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1440هـ - 1999م، ج2، ص54. و ينظر شذور الذهب، ص364.
- 3 - الإنصاف، ج1، ص80.
- 4 - أوضح المسالك، ج2، ص55.

1- إذا كان مرفوعا يعرب مبتدأ، والجملة بعده خبره.

2- إذا كان منصوبا يعرب مفعولا به لفعل محذوف وجوبا دل عليه العامل الواقع

بعده.

حيث صارت قرينة الإعراب هنا دليلا كافيا عند النحاة لتمييز الجملة الفعلية من الجملة الاسمية، ولكن الوصف النحوي يتعدى ذلك إلى قرائن أخرى تنهض بقوة المعنى.

إذ ليس الإعراب قانونا مطردا، إذ تنحصر وظيفته أمام الأسماء المقصورة نحو: موسى ضرب عيسى.

### المطلب الثالث: المحلات الإعرابية ( الرفع، والنصب، والجر) بين الوجوب والجواز.

انبنيت نظرية النحو العربي على نظام تجريدي قائم على تصنيف أقسام الكلام التي تقضي إلى الكلام المنجز وفق أحياز ومحلات هي الرفع والنصب والجر.

وكانت مقولة الرفع من أهم مقولات النحو العربي، إذ تنصدر التركيب، وتتمتع بشرعية البداية والأولية، وكان هذا الترتيب يوحي بضرورة كونية مطلقة، وهو بهذا يقترب " من حال الشيء المطلق المجرد لابد أن يمر منها العمل النحوي، فيقال مثلا كل شيء يحتمل الرفع أولا ثم ينقل إلى غير الحالة الأولى"<sup>1</sup>.

فالرفع صار واجبا في كل اسم مبدوء به أو فعل مضارع لم يسبق بأدوات. فالنزاع قائم في هذا المحل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية. إلا أن الرفع لا يمكن تصوره مجردا عن نظام العمل الذي يسير فيه، إذ يخضع لشبكة من الاصطلاحات التي تفسره، وتنقل

أثره ودلالته إلى الأحياز الأخرى، وهي الابتداء، والفاعلية، وعلامة الرفع، ومحل الرفع، والعمدة.

فهذه العناصر تمنحنا فهما دقيقا لمجال الرفع الذي ينطلق من بداية التركيب، وينتهي عند عنصري العمدة في الجملة الاسمية أو الفعلية.

1 - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، ط2، 2004م ،

إنه مجال الإسناد الذي يتحقق في المستوى التجريدي ويفضي إلى علاقات كثيرة كالمسند والمسند إليه، والحدث، والزمن، وتام الفعل أو نقصانه... ولكن لكثير من الفهم نقف عند حدود المسألة لنعرف ماهي شروط وجوب الرفع والنصب والجر.

### 1- وجوب الرفع:

ينطلق سيوييه في رسالته التي حددها في سبعة أبواب أهمها باب المسند والمسند إليه من سبب الرفع المتمثل في العامل المعنوي أو اللفظي. فالعامل عنده هنا هو الاسم المجرد الذي يعد عاملاً لفظياً أولاً في الرفع<sup>1</sup>.

وقد انقسم النحاة في بيان طبيعة العامل إلى ثلاثة فرق، فريق انتصر للعامل اللفظي في الرفع، ويمثله الزجاجي، والجرجاني والزمخشري<sup>2</sup>.

ورأي ثان يرى أن العامل معنوي منهم ابن السراج، وابن مالك و ابن هشام<sup>3</sup>، ورأي وسط ويمثله الاسترأبادي والسيوطي<sup>4</sup>.

ومن موجبات الرفع في الفاعل ما ذكره ابن يعيش، الاختصاص، والفرق، والقلة فأما الاختصاص بالرفع لقوته، أي "تمكنه بلزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه"<sup>5</sup>.

وفي الرفع ارتفاع لقيمة هذا العنصر لحاجة الكلام إليه بخلاف المفعول به الذي ينحط رتبة لاستغناء الكلام عنه.

وأما الفرق فهو لتمييزه عن نظيره الاسم الذي يقوم بوظيفة المفعول به، والقلة مقياس يعكس وجهين للرفع هما: القيمة، والوزن، حيث عوملت الحركات معاملة الأوزان

1 - الكتاب، ج1، ص24.

2 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص83، والجرجاني المقتصد، ج1، ص210، وشرح المفصل، ج1، ص201.

3 - ينظر: الأصول في النحو، ج1، ص72-81. أوضح المسالك، ج1، ص31.

4 - شرح الكافية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م، ج1، ص67، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص238-245.

5 - شرح المفصل، ج1، ص201.

الحقيقية، فوضع الرفع لثقله أمام قلة الفاعل ليحدث توازنا صوتيا يعطي في النهاية انسجاما تركيبيا ودلاليا " أو ليكون عدلا في الكلام"<sup>1</sup>.

ولاشك أن ما طبع عمل النحاة وتعليقاتهم هو البعد الفيزيائي المادي للأشياء، فعوملت المجردات معاملة الأجسام المادية، وأخضعت اللغة بنظامها الخاص لقوانين الطبيعة، وفسرت بقانون الكيفية والكمية.

يزول الرفع عن المبتدأ أو الخبر بتغير العامل، فيتغير المحل من رفع إلى نصب، ولكن إذا أخذنا بتفسير ابن يعيش للرفع والنصب، فهل ينحط مانصب هنا عن درجة العمدة، ويصير فضلة؟.

إن استقرار كلام النحاة عن الفضلة نجده منحصرًا في الجملة الفعلية دون الاسمية، إذ يصير محل النصب إيدانا بتجاوز حدود الرفع والعمدة، وانشغلنا بالفضلة، فوجوب النصب يقتضي وجوب الرفع المسبق.

مثلما يقودنا إلى معرفة علاقة المنصوب بالفعل والفاعل ( العمدة ) ودرجة ارتباطه بهما، وحاجة الفعل إلى وسائط حرفية توصله إلى معمولاته.

#### المطلب الرابع: المفاعيل بين وجوب النصب وجواز الجر:

فالمفاعيل عند النحاة على نوعين، مفاعيل حقيقية، وأشباه مفاعيل، فأول المنصوبات المفعول المطلق، وهو يحمل شبكة مكثفة من المعاني نحو: الحدث والظرف من الزمان والمكان، وهو يختزل التركيبين في نحو: ضربت زيدا. ضربت زيدا، في تركيب واحد: ضربت زيدا ضربا .

يمتلك هذا الاسم حرية في حيز النصب، يكون بعد العمدة مباشرة أو بعد المفعول فيه، أو المفعول لأجله. ووجوب نصبه إذا ورد مع فعله، فينصب على أساس الفضلة<sup>2</sup>. أما المفعول فيه فيكون منصوبا إذا تضمن معنى ( في ) نحو: قمت الليلة ومعناه قمت في الليلة.

1 - شرح المفصل، ج1، ص202.

2 - ابن جنبي، اللمع، ص101.

أما المفعول لأجله فإنه يتراوح في حكمه بين النصب والجر، إذ ينصب الاسم بالفعل الذي قبله بنزع الخافض " فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه"<sup>1</sup>.

يشغل المفعول لأجله مجالاً واسعاً من المحلات الإعرابية، وفي هذه السعة انفتاح على كثير من الدلالات التي ترتبط بمعنى الفعل، فهي تتطرق منه وتعود إليه لتفسره "فالمفعول له معنى في الفعل، ونتيجة له وثمره يقصدها الفاعل"<sup>2</sup>.

ثم إن الجار والمجرور تركيب تعويضي تفسيري للمفعول لأجله، وهذا يؤكد علاقة الجر بالنصب من جهة الدلالة على المعنى بأوجه متعددة مثلما يشكل شبكة من المفاهيم والعلاقات التي تربطه ببقية المشتقات، إنه يتصل بالمصدر، وبالفعل من حيث الحدث والزمن فيقوم المتكلم بوصف أغراضه ومقاصده. وبعامه فإنه يجمع معنيين مجردين هما: السببية والقصدية ووجه التواصل بينهما تنفذها العلاقات الإعرابية.

ويشترك المفعول فيه مع المفعول لأجله في التعامل مع النصب والجر، وهي إمكانية الوجوب التي تفتح على الجواز، وجوب النصب، وجواز الجر.

والواضح أن سيبويه ينحو نحو وجوب النصب لقوة دلالاته على المفعولية يقول: " فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً"<sup>3</sup> إلا أنه لا يمنع الجواز الذي يتحقق فيه هذا الاسم المنصوب، "فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث"<sup>4</sup>.

أما عمله فهو لا يخرج فيه عن بنيته الاشتقاقية التي تدور في فلك الأمكنة والأزمنة والحدث. فهذا الربط الدلالي بين موجبات الحكم وجوازه في الظروف والمصادر لاحظته الجرجاني. من حيث إن الأفعال تتعدى إليها سواء كانت لازمة أو متعدية ويطلب الفعل حين تحققه للزمان والمكان<sup>5</sup>.

أما السيوطي فقد تجاوز الوقوف عند الوجوب والجواز إلى إبراز الشحنة الدلالية التي يحملها المفعول فيه، يقول: " والسبب في تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة

1 - المقتصد، تحقيق بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة - العراق - ط1، 1982م ج1، ص665.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص667.

3 - الكتاب، ج1، ص35.

4 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

5 - ينظر المقتصد، ج1، ص632.

دلالاته عليه من جهة أن الزمان أحد مدلولي الفعل، كما أن السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ<sup>1</sup>. والذي نتبينه هنا أن المعنى هو الذي يقود مستعمل اللغة إلى إثبات حالات الوجوب أو الجواز التي يعبر عليها بالنصب والجر. ومن ثم كان حكم النحاة على المفعول به أنه منصوب بوقوع الفعل عليه، حكما صحيحا يفسر العلاقات التجريدية في التركيب. ولا يقف تحليلهم هنا بل يمضي بعضهم إلى التفريق بين المفعول به والظرف وهي مقارنة تتوغل في تفسير علاقة الإسناد بعناصر التكملة، يقول ابن عصفور: "ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة، نحو: ضربت زيدا، فـ"زيد" محل للضرب، والظرف محل للفعل والفاعل نحو: قمت خلفك، فالخلف محل للقائم وقيامه"<sup>2</sup>. لقد اتضح من خلال النص ضيق محل المفعول به، واتساع محل الظرف لاحتوائه على عنصري الإسناد اللذين يطلبان التوسع في الزمن والمكان محملين بالحدث. ساوى النحاة بين المفعول به والمفعول معه من جهة عامل النصب، أما من جهة الدلالة فإنهما يختلفان في دلالة الأول على الوقوع، ودلالة الثاني على المصاحبة. ومن الجهة نفسها حكم ابن جني على المستثنى بالنصب لشبهه بالمفعول به. وهو مذهب سيبويه، أما ابن هشام فقد علل نصبه بالاستثناء<sup>3</sup> وهو شبيه في انتصابه بالتمييز<sup>4</sup>، في حين يتجه ابن مالك إلى جواز رفعه، إذ يرى أن النصب غالب عليه لا واجب<sup>5</sup>، والشاهد عنده قوله - ع - : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافراً أو عبداً أو مريضاً"<sup>6</sup>.

1 - همع الهوامع، ج3، ص137.

2 - أوضح المسالك، ج2، ص237 - 238.

3 - شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محمد عيسى رام الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م، ص309

4 - أوضح المسالك، ج2، ص254.

5 - المصدر نفسه، ج2، ص236.

6 - الدارقطني، السنن، تعليق أبو الطيب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، م2، ص3.

وما نخلص إليه أن النصب والجر متلازمان، وهما فرع عن الرفع مثلما ذهب إلى ذلك النحاة القدماء، وأكده أحد الباحثين المحدثين الذي يرى أن التبادل بين العلاقتين الإعرابيتين "النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين الحالتين الإعرابيتين، واعتماد على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما، اعتقد النحويون أن النصب هو الأصل، وأن الجر قد تفرع عنه، فالنصب كامن في الجر، وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً<sup>1</sup>. فكل علامة ترد بعد الأولى أو الثانية تكون متفرعة عنها، فالنصب فرع عن الرفع، والجر فرع عن النصب. لكن الذي ينبغي الإشارة إليه أن الرفع أصل وما زاد عنه يعد فرعاً. وبذلك نكون أمام ثنائية التحليل النحوي.

فالجمل العربية تتأسس على الرفع وتحقق العلاقة الإسنادية، فإذا استنفذت كل معناها مالت إلى أحد الطريقتين النصب أو الجر، إلا أن النصب هنا يملك الأولوية في الاتساع. فالرفع والنصب محلات تجريدية ارتبطت كثيراً باستقلال الكلام ومقاصد المتكلم.

1 - ممدوح الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 185.

### المبحث الثالث: الأحكام النحوية والدلالة

لا جرم أن التراكيب النحوية العربية أنشئت لغرض معنوي قصدي، الغاية منه تحقيق التواصل على مستوى رفيع.

فالأنماط النحوية الكثيرة تعكس مستويات التعبير والمعنى المباشر وغير المباشر؛ فالنحاة على اختلاف مشاربهم وظفوا الأدوات الإجرائية في رصد أساليب التعبير، وأشكال التراكيب ثم وصفها وتحليلها مع أنهم لم يتعمقوا في دراسة المعنى لأنهم انصرفوا في نحوهم التعليمي لا العلمي إلى إبراز البنية الشكلية من عامل وإعراب وعلّة...

فالطرح المقصود هنا هو تتبع مسار الدلالة ونصبيها في ضبط الأحكام النحوية وتقنياتها.

فالمعنى اختلف في دراسته النحاة والبلاغيون وعلماء الأصول والتفسير، فالنظرة إليه لم تكن واحدة، وإنما جاءت على مراتب شتى.

فكان تأسيس نظرية النظم نقلة نوعية للنحو، إذ تحول من نحو التراكيب إلى نحو النص، وهو في أصله تفكير في بلاغة النص القرآني وإعجازه. فالنظم عند الجرجاني ليس شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه<sup>1</sup>.

ولاشك أن هذا الاتجاه الدقيق في فهم النحو وتتبع معانيه يرجع إلى التراث الذي خلفه لنا سيبويه، والفراء، وغيرهما، إذ نجد سيبويه يخلص إلى الاستفهام و يبين خروج معانيه إلى التقرير، والتعجب، والتوبيخ،<sup>2</sup> ويدرك دقائق التقديم والتأخير، والحذف والإضمار<sup>3</sup> ونظر الفراء في المعاني المتعددة التي خرجت عن الاستفهام<sup>4</sup>.

و حتى نتبين جوانب المسألة، نعرض لبعض القضايا النحوية ذات الصلة بالدلالة لنعرف مدى ارتباط الحكم النحوي بالدلالة.

1 - الدلائل، تحقيق محمد التتجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420هـ - 1999م، ص300.

2 - الكتاب، ج1، ص127 وما بعدها.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص253 وما بعدها.

4 - معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، ج1، ص474، وج2،

ص411، و416.

### المطلب الأول: سعة الاسم لاستيعاب المحلات الإعرابية

شكل الاسم في النظرية النحوية أوسع الأقسام استعمالاً، وأكثرها تداولاً للمحلات الإعرابية، إذ يرد مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وهو بهذا يمثل قاعدة التركيب في العربية.

فالاسم يتحرك في فضاء وظيفي مفتوح، تمثل في الإعراب والبناء، والعمدة والفضلة وهو أشد تمكناً في الإعراب من قسيمه الفعل والحرف وقد استحق الإعراب لاختلاف معانيه وكثرة انتقاله عبر العلاقات التركيبية.

أما البناء فهو لزوم صفة واحدة وسماه سيبويه "الأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى"<sup>1</sup>. فالدلالات على الوظائف أشير إليها بعلامات زائلة هي الرفع والنصب والجر وهذه العلامات ترفع اللبس والإشكال بين المعاني، وتفتح ما انطوت عليه الكلمات. ومما يسترعي الانتباه في نص سيبويه النموذجي الذي بين فيه مجاري الكلم الثمانية أنه حدد أحكاماً نحوية بنيت على أساس التقابل، أو على أساس ثنائية الثابت والمتحول. وما ينبغي رصده هنا من أحكام ما يلي:

- 1 . الأسماء المتمكنة بمقابل الأسماء غير المتمكنة .
  - 2 . اختصاص الاسم بالرفع والنصب والجر، واختصاص الفعل بالفتح، والضم، والجزم. فالجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال.
  - 3 . انعقاد الكلام من جنس واحد وهو الاسم. وينعدم هذا في الأفعال والحروف، فالاسم يتمتع بالطواعية والانسجام مع أقسام الكلام لأنه أعمها وأوسعها دلالة. وهي تحوي الفعل والحرف ولا يحويانه .
  - 4 . الاسم أولاً والفعل والحرف ثانياً.
- وبهذا نكون أمام ثنائية الأصل والفرع في نظرية النحو التي تأسست عليها كثير من مفاهيم النحو وأحكامه.

ولعل نظرة النحاة حول مفهوم الإعراب تركزت في الإبانة عن المعاني والدلالات، وتتبع أحوال الاسم واختلاف وظائفه في التركيب، فالحركات تختلف باختلاف العوامل. ومن ثم فإن الإعراب شكل نظاما شكليا يحفظ المعنى ويدل عليه فالرفع والنصب قد يكونان مقصودين من المتكلم، فيختار الرفع لدلالته على غرض معين في نفسه، ويختار النصب لغرض آخر يختلف عن الرفع في كثير من دلالاته. وهما بمقابل الإظهار والإضمار عند سيبويه، يقول: "فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم"<sup>2</sup>. ومن أمثلة الرفع قوله: هذا خيرٌ مقدم، وفي النصب خيرٌ مقدمٍ وتقديره<sup>3</sup> قدمت خيرٌ مقدم. فكان الاسم الأول مبتدأ والثاني مفعولا به لفعل محذوف. فالرفع والنصب ارتبطا بمقاصد المتكلم لأنك تعلم السامع شيئا لا يعلمه<sup>4</sup>. فالخطاب النحوي صار حسب سيبويه مجالا للمتكلم للتعبير عن مقاصده وأغراضه. لو حاولنا إدراك المجال الذي يتحرك فيه الاسم لوقفنا على نقطة في غاية الأهمية وهي: أن الاسم هو الذي حقق امتداد التركيب الواحد، وتعدد التراكيب واختلافها. ثم إنه يسير في حركة امتدادية وتراجعية؛ يمتد إلى أن يستنفذ كل المعنى المراد التعبير عنه، ثم يتقلص بالحذف إلى البنية الإسنادية ويمكن التمثيل على ذلك بعبارة ساقها الجرجاني. ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويما له مجردا من ثيابه ضربا شديدا<sup>4</sup>.

فهذا النمط من التركيب جمع الاحتمالات التي يتطلبها الفعل في ارتباطه مع الاسم، إذ يحتاج إلى مفعول به، أو مفعول فيه، أو مفعول لأجله، أو حال أو مفعول مطلق. والملاحظ أيضا أن طرفي الجملة ضربت زيدا...ضربا، شديدا متعلقان ببعضهما

1 - الكتاب، ج1، ص15.

2 - الكتاب، ج1، ص271.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص270 - 271.

4 - الدلائل، ص305.

4 - المقتصد، ص628.

" فالجملة ليست فقط سلسلة من الكلمات، بل إنها مرتبة طبقاً في صورة مجموعات يرتبط بعضها ببعض"<sup>1</sup>. والأنماط التركيبية التي نستخلصها من هذه الجملة مايلي:

1. ضربت زيدا.

2.ضربت زيدا يوم الجمعة.

3.ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو.

4.ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويماً له.

5.ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويماً له مجرداً من ثيابه.

6.ضربت زيدا ضرباً شديداً.

فكل الجمل ماعدا ج ( 1 ) و ج ( 6 ) تمثل ركن توسعه إذ لم يطلبها الفعل على سبيل التعدي بل هي زيادة في الدلالة على الزمن والمكان والسبب والحال.

فأكبر المعاني التركيبية ظفر بها الاسم، فهو محل الإسناد، ومحل التعدي، ومحل

الظرفية ( الزمانية والمكانية ) ومحل السبب والعلة، ومحل الوصف والحال ونسجل

أيضا أن فعلا واحدا كاف لعقد علاقات وظيفية مختلفة عبرت عن جل أغراض المتكلم. وكان حضوره بوصفه عاملا وبقية الأسماء معمولات.

ويعكس التر

كيب صورة تداول الخطاب بين المتكلم والمتلقي التي تتراوح بين الشكلنة والتجريد، فالفعل مشكلن أما الأسماء ودلالاتها مجردة.

فنظام التوليد النحوي للمحلات الإعرابية اقتضى أن يكون الرفع أولا ثم النصب ثم الجر، ولم يأت هذا الترتيب اعتباطا وإنما هو انعكاس لقيمته في نفس المتكلم.

### المطلب الثاني: المبني للمجهول وتغيير المحلات الإعرابية

يمثل المبني للمجهول بنية نموذجية يتحقق فيها تراجع النصب إلى الرفع مع بقاء أثر الوظيفة الأصلية للمنصوب. إذ يعمل الفعل على جذب عنصر الفضلة إلى ركن العمدة، فيحدث اندماج شبه كلي بين طرفين متقابلين، أو لنقل منفصلين ليحصل تحقيق ركن الإسناد الذي حدث فيه فراغ وظيفي بغياب الفاعل. إن هذا الاختزال التركيبي لا وجود له إلا في بنية فعلها متعدي، يقوم بها اسم مزدوج الوظيفة بين محل الفاعلية لفظاً، ومحل المفعولية دلالة. وهذا البعد يعطي للجملة مستويين هما:

مستوى سطحي، وهو البنية.

مستوى عميق، وهو الدلالة.

فالتغيير حدث على مستوى التركيب كله مع اختلاف نوعه؛ فالفعل تغيرت صيغته إيذاناً بأن الاسم المرفوع ليس فاعلاً حقيقياً، ورفع الاسم المنصوب للإشارة بأنه من ناب عن الفعل.

ينبغي الإشارة إلى أن النحاة اشترطوا إنابة المفعول به لأنه "لا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه"<sup>1</sup> ومن الأنماط التي يولدها لنا المبني للمجهول نذكر ما يلي ناقلين بذلك ما أورده ابن يعيش<sup>2</sup>.

1- النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول به ← ضرب زيد عمراً، فتصير ضربَ زيد - فهو فعل لازم.

2- النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 نحو: أعطيت عمراً درهماً ← أعطيتَ عمرو درهماً.

3 - النمط الثالث: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 + مفعول 3 نحو: أعلمت زيدا عمراً خير الناس، تصير ← أعلم زيد عمراً خير الناس.

4 - النمط الرابع: سيرَ بزيدٍ سيراً شديداً، وفيه قام المصدر مقام النيابة في سير.

1 - شرح المفصل، ج4، ص309.

2 - المصدر نفسه، ج4، ص310-312.

- 5 - النمط الخامس: سير به يوم الجمعة، والذي ناب عن الفاعل هو الظرف "يوم".
- 6 - النمط السادس: سير به فرسخان، والنائب هنا ظرف مكان ( فرسخان ) .
- 7 - النمط السابع: يسير بزيد يومين سيرا شديدا، والنائب عن الفاعل الجار والمجرور "لأنه في تقدير المفعول به، لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة"<sup>1</sup> .
- يقع النصب في نقطة تلاق مع الرفع من جهة والجر من جهة أخرى؛ إذ يتراجع أو يمتد مشكلا توسعا أفقيا في خط سير التركيب حاملا شحنة من الدلالات.
- فالصورة الاختزالية تحققت بتراجع الجر إلى النصب، والنصب إلى الرفع. مع بقاء صورة الرفع ثابتة، لا ينقلب فيها الفعل ولا نائب الفاعل.
- فالجمله بهذا الشكل حافظت على بقائها في صورتها الأولى ومعناها المجرى الدال على الفاعلية، وإن لم تكن الفاعلية غير حقيقية بل تجاوزية أما المفعول فقد حقق بعدا وظيفيا باقترابه من الفعل وتعلقه به، ثم اتصافه بالفاعلية. وفي ذلك توسع في المعنى.
- فالذهن إذا بلغته مثل هذه التراكيب فإنه يقوم بعملية الفرز التي تعيد استحضار العناصر الغائبة، وعودة العناصر المتحولة إلى مكانها.
- إن مثل هذا التفسير يرقى بالمعنى ويمكنه من بلوغ درجة عليا من التجريد، ويجعله من أهم التراكيب النحوية العربية التي تتجه نحو: وصف الأحكام التركيبية وصفا كاملا ودقيقا.